اندماج الشركات المساهمة في القانون الإماراتي

إعداد

سلوى سالم الزحمي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

يناير ٢٠٢١م

ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى بيان عملية الاندماج والأسباب التي تدفع بالشركات إلى الاندماج، حيث أن الأنشطة الاقتصادية حول العالم بدأت تتجه نحو التكتل والاندماج وتكوين كيانات عملاقة تستطيع الصمود أمام المتغيرات العالمية. وتتمثل إشكالية الدراسة في خوف كل من الشركاء والدائنين على أموالهم وحقوقهم بعد عملية الاندماج والتي على الرغم من أهميتها فلا تزال تواجه عقبات، منها ما يتعلق بالجانب النظري ووجود قصور ببعض القوانين القانونية، ولغرض تحقيق أهداف البحث اتبعت الباحثة المنهج التحليلي. وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تناولت الباحثة في الفصل الأول المفهوم القانوني للاندماج، ومزاياه وعيوبه بالإضافة إلى طبيعته القانونية ونطاق تطبيقه. كما تناولت تحقيق وإنجاز عملية الاندماج، من حيث الماهية والإعداد والإشهار، بالإضافة إلى إجراءات عملية الاندماج وتقدير أصول وخصوم الشركات وبيان كيفية زيادة رأس مالها، مع بيان سبل موافقة الشركاء على عقد الاندماج وكيفية تقديم طلب الاندماج إلى الجهات الرسمية. بالإضافة إلى جانب الآثار التي تخلفها عملية الاندماج على كل من الشركاء والدائنين والمدينين، فثمة حملة السندات، وأثره على الشركات الداخلة فيه والأشخاص والعقود. كما تطرقت الباحثة إلى دراسة ميدانية لعملية اندماج البنوك الإماراتية حيث تناولت دراسة حالتين لعملية الاندماج في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي نتج عنهما "**بنك الإمارات دبي الوطني** "وكذلك "**بنك أبوظبي الأول**". وختمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها: أنه قد يترتب على الاندماج أضرار على حملة سندات الشركات المندمجة أو الدامجة، الأمر الذي يقضي تقرير ضمانات تكفل لهم الحصول على حقوقهم باعتبارهم دائنين لهذه الشركات. كما أوصت الدراسة بضرورة إضافة نصوص قانونية تنظم كيفية اندماج الشركات الأجنبية وفروعها العاملة في دولة الإمارات مع شركة وطنية. والسماح باندماج الشركات تحت التصفية. ويتيح ذلك لها فرصة النهوض من عثرتها والاستمرار في مشروعها لكن تحت جناح الشركة الدامجة أو الجديدة.

ABSTRACT

The study aims to explain the merger process and the reasons that drive companies to merge, as the economic activities around the world began to move towards agglomeration and integration, mergers, and the formation of giant entities that can withstand global changes. The problem of the study is the fear of both partners and creditors for their money and rights after the merger process, which despite its importance, still faces obstacles, including those related to the theoretical aspect and the presence of deficiencies in applied and some legal laws. For the purpose of achieving the research objectives, the researcher followed the analytical method. The study was divided into four chapters, where the researcher dealt in the first chapter with the legal concept of merger, its advantages and disadvantages in addition to its legal nature and scope of its application, as well as the investigation and completion of the merger process, in terms of its essence, preparation and publicity. In addition to the procedures of the merger process, estimation of the assets and liabilities of companies and a statement on how to increase its capital, with an explanation of the ways for the partners to agree to the merger contract and how to submit the merger application to the official authorities. In addition to the effects of the merger on the partners, creditors and debtors, there are bondholders, and its impact on the companies involved in it, people and contracts. The researcher also touched on a field study of the merger of Emirate banks, as the researcher dealt with two case studies of the merger process in the United Arab Emirates, which resulted in "Emirates NBD" and "First Abu Dhabi Bank". The study concluded with a set of findings and recommendations, the most important of which are: that the merger may result in damages to the bondholders of the merging or merging companies, which requires the determination of guarantees to ensure that they obtain their rights as creditors of these companies. The study also recommended the necessity of adding legal texts regulating how foreign companies and their branches operating in the UAE can merge with a national company in order to allow companies to merge under liquidation. This gives it the opportunity to rise from its stumbling block and continue its project, but under the wing of the merging or new company.

APPROVAL PAGE

The thesis of Salwa Salem Alzahmi has been approved by the following:

_____
Asma Akli Soualhi
Supervisor

_____
Mushera Bibi Ambaras Khan
Co-Supervisor

_____
Mohamed Ibrahim Negasi
Internal Examiner

_____
Omar Mohamed Fares
External Examiner

_____
Hussien Shehada Al Hussien
External Examiner

_____
Mohd Feham Md Ghalib
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Salwa Salem Alzahmi

Signature: .....….. Date:…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢١م محفوظة لـ:سلوى سالم الزحمي

اندماج الشركات المساهمة في القانون الإماراتي

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: سلوى سالم الزحمي

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى من سهرت على أهدافنا وحرصت على تفوقنا لنصل إلى دروب الازدهار والتقدم

دولتي الحبيبة دولة الإمارات العربية المتحدة

إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

والدي أطال الله بقاءه...أبي

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه.. أمي

إلى رفيق دربي... زوجي الغالي

إلى إخواني الذين وقفوا إلى جانبي وكانوا السند الأكبر لي في الحياة

الشكر والتقدير

أحمد الله تعالى أولاً وآخراً بأن وفّقني وهيّأ لي الأسباب لإتمام هذا البحث المتواضع بهذه الصورة الطيبة. ولا بدّ في مقامي هذا أن أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذتي، المشرفة الأولى، على هذا البحث، الدكتورة أسماء، والدكتورة مشيرة اللتان كانتا السند لي خلال رحلتي في كتابة هذا البحث ومنقذتاي من الغرق في بحر الترجمة، فلولا جهودهما المبذولة، ومتابعتهما الدؤوبة لما وصل البحث إلى هذا الشكل، حيث كانتا كريمتان معي في العطاء بكل المعلومات المتعلقة بالبحث بغية إظهاره بأفضل حالة، وكانتا كريمتان أيضاً معي في علمهما ووقتهما وخلقهما وتواضعهما وملاحظاتهما القيمة، فأسأل الله تعالى أن يحفظهما ويكرمهما ويجازيهما عنّي خير الجزاء. كما لا أنسى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة، لجهودهم المبذولة للارتقاء بهذه الدراسة إلى المستوى المطلوب، والشكر موصول إلى أساتذة كلية أحمد إبراهيم للحقوق وإلى كل العاملين بالجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، وكل من ساهم في تنفيذ ودعم هذه الدراسة. فلكم جميعاً كل التقدير والعرفان.

فهرس محتويات البحث

ملخّص البحث ..... ب
ملخّص البحث بالإنجليزيّة ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التّصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشّكر والتّقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ط
قائمة القوانين ..... ن
قائمة الجداول ..... ع
قائمة الأشكال ..... ف

الفصل الأول: المدخل إلى البحث ١

المقدمة ١
أهمية البحث ٤
مشكلة البحث ٤
أسئلة البحث ٥
أهداف البحث ٥
فرضيات البحث ٦
منهجية البحث ٦
الدراسات السابقة ٦
خطة البحث وهيكله العام ١٣

الفصل الثاني: المفهوم القانوني لاندماج الشركات..... ١٦
المبحث الأول: مفهوم الشركة وأنواع الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٦
المطلب الأول: تعريف الشركة في اللغة وفي الاصطلاح..... ١٧
المطلب الثاني: أنواع الشركات من حيث طبيعة العمل الذي تقوم به..... ١٨
أولاً: شركة التضامن..... ١٨
ثانياً: شركة التوصية البسيطة..... ١٩
ثالثاً: الشركة ذات المسئولية المحدودة..... ٢٠
رابعاً: شركة المساهمة العامة..... ٢٢
خامساً: شركة المساهمة الخاصة ٢٣
المبحث الثاني: مفهوم الاندماج وصوره..... ٢٣
المطلب الأول: تعريف الإندماج ٢٣
الفرع الأول: تعريف الاندماج ٢٣
الفرع الثاني: صور الاندماج ٣٠
المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاندماج..... ٣٧
الفرع الأول: مزايا الاندماج ٣٨
الفرع الثاني: عيوب الاندماج..... ٣٩
المبحث الثالث: نطاق تطبيق الاندماج ٤١
المطلب الأول: الشركات الداخلة في الاندماج ٤١
المطلب الثاني: غايات الشركات من الاندماج..... ٤٥
المطلب الثالث: جنسية الشركات الداخلة في الاندماج..... ٤٦
المبحث الرابع: الطبيعة القانونية لاندماج الشركات والتفرقة بينها وبين النظم المشابهة لها..... ٥٠
المطلب الأول: الطبيعة القانونية للاندماج..... ٥٠
الفرع الأول: فكرة التعاقد كأساس لتفسير الطبيعة القانونية للاندماج ٥٠

الفرع الثاني: الاندماج تحوّل للشركة المدمجة وتقمص للشخصية المعنوية للشركة الدامجة أو الجديدة ٥٢
الفرع الثالث: الاندماج انقضاء مبتسر (مسبق) للشركة المندمجة وانتقال شامل لذمتها المالية إلى الشركة الدامجة أو الجديدة ٥٣
الفرع الرابع: الاندماج انقضاء مبتسر (قبل الأوان) للشركات مع استمرار مشروعها الاقتصادي والتجاري ٥٦
المطلب الثاني: التفرقة بين الاندماج والنظم المشابهة لها ٦١
الفرع الأول: الاندماج والعروض العامة للاستيلاء ٦١
الفرع الثاني: الاندماج والنقل الجزئي للأصول ٦٨
الفرع الثالث: الاندماج وتغيير الشكل القانوني للشركة ٧٠
الفرع الرابع: الاندماج والانقسام ٧٣
الفرع الخامس: الاندماج والتأميم ٧٧

الفصل الثالث: تحقيق وانجاز عملية الاندماج ٨٠
المبحث الأول: مشروع الاندماج ٨٠
المطلب الأول: ماهية مشروع الاندماج ومضمونه ٨٣
الفرع الأول: مشروع الاندماج في القانون الإماراتي ٨٣
الفرع الثاني: مشروع الاندماج في القانون المصري ٨٧
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لمشروع الاندماج ٩٢
أولاً : مشروع الاندماج اتفاق ودي ٩٢
ثانياً : مشروع الاندماج مقدمة لنظام قانوني ٩٢
ثالثاً: مشروع الاندماج له الصفة العقدية ٩٣
المطلب الثالث: إعداد مشروع الاندماج ٩٣
المطلب الرابع: إشهار مشروع الاندماج ٩٩
المبحث الثاني: إجراءات عملية الاندماج ١٠٢

المطلب الأول: تقدير أصول وخصوم الشركات الداخلة في الاندماج..... ١٠٢
المطلب الثاني: زيادة رأس المال الشركة الدامجة (في حال الاندماج بطريق الضم) ١١٠
المطلب الثالث: تأسيس الشركة الجديدة الناتجة عن طريق الاندماج بطريق المزج ١١٣
المبحث الثالث: موافقة الشركاء والجهات الرسمية وشهر عقد الاندماج ١١٨
المطلب الأول: موافقة الشركاء أو المساهمين على الاندماج ١١٨
المطلب الثاني: تقديم طلب الاندماج إلى الجهات الرسمية المختصة والحصول على الموافقة:..... ١٢٦
المطلب الثالث: شهر عقد الاندماج ونفاذه..... ١٢٩

الفصل الرابع: آثار عملية الاندماج على حقوق كل من الشركاء والدائنين وحملة السندات ونتائجها ١٣٥
المبحث الأول: أثر الاندماج بالنسبة للشركات الداخلة فيه ١٣٥
المطلب الأول: آثار الاندماج بالنسبة للشركات المندمجة..... ١٣٥
الفرع الأول: انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها المعنوية..... ١٣٥
الفرع الثاني: انتقال الذمة المالية للشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة ١٣٩
الفرع الثالث: انتهاء سلطة مجلس الإدارة أو المديرين في الشركة المندمجة ١٤٣
المطلب الثاني: آثار الاندماج بالنسبة للشركات المندمجة ١٤٥
المبحث الثاني: آثار الاندماج بالنسبة للأشخاص (الشركاء والمساهمين). ١٤٨
المطلب الأول: آثار الاندماج على الشركاء والمساهمين: ١٤٨
المطلب الثاني: آثار الاندماج على الدائنين والمدينين..... ١٤٩
المطلب الثالث: آثار الاندماج على حملة سندات القرض ١٥٥
المبحث الثالث: آثار الاندماج بالنسبة للعقود. ١٦١

المطلب الأول: أثر الاندماج على عقد العمل..... ١٦١
المطلب الثاني: أثر الاندماج على عقد التأمين ١٦٥
المطلب الثالث: أثر الاندماج على شرط التحكيم..... ١٦٧

الفصل الخامس: دراسة ميدانية عن اندماج الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة (الاندماج المصرفي)..... ١٧٠
المبحث الأول: أساسيات الاندماج المصرفي وأبرز دوافعه ١٧٠
المبحث الثاني: سمات القطاع المصرفي العربي. ١٧٦
المبحث الثالث: عمليات الاندماج في القطاع العربي (تجربة دولة الإمارات العربية ١٨٠

الخاتمة : النتائج والتوصيات..... ١٩٩
المبحث الأول: النتائج ١٩٩
المبحث الثاني: التوصيات ٢٠٤

قائمة المصادر والمراجع..... ٢٠٧
أولاً: القرآن الكريم والسنة النبوية ٢٠٧
ثانياً: المصادر العربية العامة..... ٢٠٧
ثالثاً: الكتب الخاصة ٢١٢
رابعاً: الدوريات ٢١٤
خامساً: الرسائل العلمية ٢١٦
سادساً: المراجع الأجنبية ٢١٩
سابعاً: المواقع الإلكترونية..... ٢١٩

قائمة القوانين

قانون اتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥م في شأن الشركات التجارية الإماراتي .

قانون الشركات التجارية الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته لغاية القانون رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٦م.

قانون الشركات التجارية الفرنسي لسنة ١٩٦٦م.

قانون الشركات التجارية المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م .

قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦م.

قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م.

قانون شركات قطاع الأعمال العام المصري، رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م، دار الثقافة الجامعية.

نظام الشركات السعودي تاريخ الإصدار١٤٣٧/٠١/٢٨ هـ الموافق : ٢٠١٥/١١/١٠م.

طعن مصري رقم ٦٧٩، لسنة ٤٠ق، جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٩٦م، المكتب الفني، السنة ٢٧.

طعن مصري رقم ١١٣ سنة ٢٨ جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨م، ص ١٢٨٠.

طعن مصري رقم ١١٩٠ لسنة ٤٨ ق، نقض ١٩٨١/٥/٢٥م.

طعن مصري ٢٨٢ من ٥١، ١٩٨٢/٦/١٤، موسوعة قضاء النقض.

نقض مصري رقم ٤٢٨، سنة ٥٠ ق، ١٩٨٤/١/١٩م.

الطعن رقم ١٩٩٤/١٢٣، حقوق جلسة ١٩٩٥/٤/٨، مجموعة القواعد القانونية والأحكام الصادرة من محكمة دبي منذ عام ١٩٨٨م إلى عام ٢٠٠٧م، ص ٧٣-٧٤.

الطعنان رقما ٣٢٩ لسنة ١٩٩٦م و٥ لسنة ١٩٩٧م، جلسة ١٦ مارس ١٩٩٧م، محكمة تمييز دبي، **مجلة القضاء والتشريع**، العدد ٨، (إبريل ١٩٩٩م)، الجزء الأول.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٠٢ حقوق جلسة اللاحد ١٣ أكتوبر ٢٠٠٢ ، محكمة تمييز دبي ، مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة في المواد المدنية والتجارية العمالية ، والأحوال الشخصية والجزائية ٢٠٠٢م.

طعن مصري رقم ٥٦٥ لسنة ٧١ ق، جلسة ٢٠٠٢/١١/١٢م.

طعن مصري رقم ٣٦٨٣ لسنة ٣٧ ق، جلسة ٢٠٠٥/٢/٨م.

طعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٠٠٥م، طعن تجاري، جلسة الاثنين ٣٠ يناير ٢٠٠٦م، محكمة تمييز دبي، مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية، العدد السابع عشر، (٢٠٠٦)، الجزء الأول.

قائمة الجداول

الجدول رقم ١	أهم مؤشرات المصارف العربية	١٧٧
الجدول رقم ٢	قائمة الدخل	١٨٥
الجدول رقم ٣	أهم بنود الميزانية	١٨٥
الجدول رقم ٤	تطور الأرباح الصافية لـ "بنك الإمارات دبي الوطني" منذ بداية عام ٢٠١٥	١٨٦
الجدول رقم ٥	تطور أهم بنود الميزانية لـ "بنك الإمارات دبي الوطني" منذ بداية عام ٢٠١٥	١٨٦

قائمة الأشكال

الشكل رقم ١ تطور حجم الأصول للمصارف التجارية العربية في المدة (٩٤-٢٠٠٣) ١٧٢

الفصل الأول
المدخل إلى البحث

المقدمة

بات الاندماج بين المؤسسات المالية من المظاهر الواضحة على الساحة المصرفية والمالية في كافة الدول المتقدمة والناشئة حيث أصبحت قضية اندماج البنوك واحدة من القضايا الساخنة على الساحة المصرفية منذ الثمانينات بصفة عامة، وخلال عقد التسعينات بصفة خاصة من حيث الحجم، وقد أدت التطورات على الصعيد العالمي لتزايد ظاهرة الاندماج ولعل أهمية هذه التطورات زاد من حيث التحرر المالي والتقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات، وقد انتشرت عقود الاندماج بين الشركات مما يؤكد أن ظاهرة الاندماج أصبحت ضرورة اقتصادية. ويعرف الاندماج بأنه تلاحم شركتين قائمتين تلاحماً يقتضي بالضرورة فناء كل منهما أو إحداهما ليكونا معاً شركة واحدة. وطبقاً للمادة ٢٨٣ من لقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الشركات التجارية فإنه واستثناءً من أحكام المواد (١٩٧-١٩٨-١٩٩) يجوز للشركة بموجب قرار خاص يصدر من الجمعية العمومية وما في حكمها ولو كانت في دور التصفية أن تندمج في شركة أخرى عن طريق قيام الشركات المندمجة بإبرام عقد فيما بينها بهذا الشأن. مع مراعاة القواعد المعمول بها لدى المصرف المركزي في حال اندماج الشركات المرخصة من قبله، يصدر الوزير القرار المنظم لطرق وشروط وإجراءات الاندماج بالنسبة لجميع الشركات عدا شركات المساهمة العامة، فيصدر مجلس إدارة الهيئة القرار الخاص بها.

حيث أنه وفقا للمادة ٢٨٣ من الفصل الثاني (الاندماج) لقانون الشركات التجارية الإماراتي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ فإنه " استثناء من أحكام المواد ١٩٧-١٩٨-١٩٩ فإنه يجوز للشركة بموجب قرار خاص يصدر من الجمعية العمومية وما في حكمها ولو كانت في دور التصفية أن تندمج في شركة أخرى عن طريق قيام الشركات المندمجة في ابرام عقد فيما بينها بهذا الشأن.

هذا وقد بينت المادة ١٣٠ من القانون المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة بأنه " يجوز بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) الترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية أو أجنبية تزاول نشاطها الرئيسي في مصر، بالاندماج في شركات مساهمة مصرية أو مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة وتعتبر في حكم الشركات المندمجة في تطبيق أحكام هذا القانون فروع ووكالات ومنشآت الشركات. وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تقويم أصول الشركات الراغبة في الاندماج وإجراءات وأوضاع وشروط الاندماج ".

وقد بين القانون أيضا بأنه "مع عدم الإخلال بنص المادة (١٣٠)، يتم الاندماج بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية لكل من الشركتين المندمجة والمندمج فيها أو من جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال بحسب الأحوال. ويجوز للمساهمين الذين اعترضوا على قرار الاندماج في الجمعية أو لم يحضروا الاجتماع بعذر مقبول، طلب الخروج من الشركة واسترداد قيمة أسهمهم وذلك بطلب كتابي يصل إلى الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ شهر قرار الاندماج وتبين اللائحة التنفيذية الأوضاع والإجراءات الأخرى لهذا الطلب وكيفية البت فيه ويتم تقدير قيمة الأسهم أو الحصص بالاتفاق، أو بطريق القضاء، على أن يراعى في ذلك القيمة الجارية لكافة أصول الشركة. ويجب أن تؤدى القيمة غير المتنازع عليها للأسهم أو الحصص المتخارج عنها إلى أصحابها قبل تمام إجراءات الاندماج. ويحكم القضاء بالتعويضات لأصحاب الشأن أن كان لها مقتضى. ويكون للمبالغ المحكوم بها امتياز على سائر موجودات الشركة المندمجة ".[١]

ومما لا شك فيه أن الاتجاه العالمي يهدف إلى قيام كيانات قوية تستطيع المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي معاً، وخاصة بعد إزالة القيود وتدويل الأنشطة، ولا يقتصر الاتجاه نحو الاندماج لتقوية القدرة على المنافسة أو العمل عبر فتح أسواق جديدة وتخفيض النفقات وزيادة الأرباح فقط، بل نحو حتمية تقوية الكيانات المصرفية بفرض حدود دنيا لرؤوس الأموال، ووضع ضوابط

[١] المادة ١٣٥ من القانون المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م بشأن الشركات المساهمة.

متفق عليها دولياً للحد من المخاطر، مما يعزز اتجاه البنوك نحو الدمج المصرفي باعتباره خطوة نحو تقديم القواعد الرأسمالية لهذه البنوك.

ويعد اندماج الشركات التجارية في الواقع أحد أنماط التركز للمنشآت التي تأخذ شكل الشركات التجارية، لذا سعى المشرع التجاري الفرنسي _مع قانون الشركات الصادر في ٢٤ يوليو ١٩٦٦م_ إلى وضع نظام لهذه العملية، حيث جاء هذا القانون متضمناً بعض النصوص بخصوص اندماج وانقسام الشركات التجارية.[٢]

وقد اتضح تعريف الاندماج والانقسام مع قانون ٥ يناير ١٩٨٨م بشأن اندماج وانقسام الشركات التجارية والذي جاء ليعدل قانون ٢٤ يوليو ١٩٦٦م، حيث استهدف إدخال توجيهات المجموعة الأوربية بشأن قانون الشركات في القانون الفرنسي.

ولما كان للمساهم حقوقاً أساسية، كحق اللجوء للتحكيم، وتقديم الدولة تسهيلات له للقيام بالاستثمار فيها من حيث تذليل العقبات أمامه فيما يتعلق بالحصول على التراخيص والعوامل المساعدة له بعملية الاستثمار سواء كانت مادية أو موضوعية، لا يجوز المساس بها أو الاعتداء عليها، وكان من غير المتصور ألا يكون لعملية الاندماج آثار على تلك الحقوق، فإن الدراسة ستسلط الضوء على الحقوق التي قد تتأثر بفعل الاندماج وعلى المدى الذي يجوز فيه لتلك العملية أن تؤثر على تلك الحقوق، وستقوم الدراسة أيضاً بالبحث في حقوق المساهمين إزاء عملية الاندماج وهي الحقوق التي لا يكون ثمة مجال للحديث عنها إلا حين نكون بصدد تلك العملية، إذ ثمة أسئلة تطرح عند الحديث في حق مساهم الشركة المندمجة في مقابل الاندماج وحق المساهم المعارض لعملية الاندماج بالتخارج من الشركة.

وكذلك ستسلط الدراسة على آثار الاندماج على الدائنين لأن الاندماج قد يعود عليهم بنتائج خطيرة، ففيما يتعلق بدائني الشركة المندمجة فإن مما يترتب بداهةً على عملية الاندماج تغير مدينهم بمدين آخر جديد، الأمر الذي قد يلحق بهم ضرراً حقيقياً إذا كان المدين الجديد أقل ملائمة من المدين الأصلي.

أما من جهة دائني الشركة الدامجة فإن مزاحمة دائني الشركة المندمجة لهم ضمانهم العام المتمثل في موجودات الشركة الدامجة إنما يضعف ذلك الضمان وذلك حين تكون الشركة المندمجة

[2] Ph, Merle, et A. Fauchon, Droit Commercial, *Societes Commercialese*, (Paris, Dalloz, 2007), p.785

شركة معسرة، ومن هنا وأمام ما يمثله هذا الوضع من خطورة على دائني الشركة الدامجة فإن المفترض هنا أن يقوم المشرع بوظيفته فيوفر الحماية اللازمة لحقوقهم في حال الاندماج.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تحليل القوانين التي تتناول اندماج الشركات في الدول محل الدراسة، وبيان مدى موائمة هذه القوانين للآثار الناجمة عن اندماج الشركات. وعليه سنقوم بتقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية نظرية وأخرى تطبيقية حيث أن **الأهمية النظرية** تتمثلت في التعرف على مفهوم الاندماج الشركات التجارية وأحكامه في القانون الإماراتي وصوره ومزاياه، بالإضافة إلى دوافعه وخصائصه، وبيان الأثر الذي يخلفه الاندماج على الشركات المندمجة والدامجة وحقوق المساهمين والدائنين. بينما تمثلت **الأهمية التطبيقية** في مجموعة من النتائج والتوصيات التي سيتم تقديمها في نهاية الدراسة، بهدف إظهار الثغرات القانونية المتعلقة بموضوع الاندماج، وتقديم توصيات تساهم ولو بجزء بسيط في بيان أسس سير عملية الاندماج بشكل صحيح.

مشكلة البحث:

يعد اندماج الشركات وآثارها المترتبة عليها، من الموضوعات المهمة التي تشكل خوفاً لدى كل من الشركاء والدائنين على أموالهم وحقوقهم بعد عملية الاندماج، والتي رغم أهميتها لا تزال تواجه عقبات، منها ما يتعلق بالجانب النظري ووجود قصور ببعض القوانين التي تنظم عملية الاندماج، ومنها ما يتعلق بالجانب التطبيقي نظراً لوجود ثغرات ببعض النصوص تدفع الدائن أو الشريك للقلق على أمواله، وكيفية تصرف المشرع بهذا الشأن ومنها نصوص المواد ٢٨٨-٢٨٩-٢٩١ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ في شأن الشركات التجارية الإماراتي، كحالة قيام الدائن بالاعتراض على الاندماج وقيام المحكمة بالموافقة على طلبه مع العلم ان الشركة تخطر جميع الدائنين والمساهمين بعملية الاندماج قبل العقد بفترة، الامر الذي قدد يضر بمصالح الشركتين المندمجة والدامجة بسبب عملية الاعتراض ، وكذلك عدم ضوح الحقوق الاالتزامات التي

تنتج عن الاندماج ومنها انقضاء الشخصية الاعتبارية للشركة والإجراءات الناتجة عنها. وبمواد القانون رقم ١٣٢-٢٩٨ من قانون الشركات التجارية المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وهذا ما دفع الباحثة لتناول هذا الموضوع، ومحاولة البحث عن الحلول للإشكاليات والصعوبات التي تواجه عملية الاندماج حاضراً ومستقبلاً.

أسئلة البحث:

تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالموضوع وتتركز حول ما يلي:

١. ما عملية الاندماج وما صورها وما نطاقها؟
٢. ما دوافع الاندماج وكيف نسق المشرع الإماراتي والمصري سير عملية الاندماج؟
٣. ما حقيقة الطبيعة القانونية لاندماج الشركات، وما أوجه الفرق بين الاندماج والنظم المشابهة لها؟
٤. ما المشاكل التي تواجه اندماج الشركات وما هي النتائج والمخرجات التي تصدر عن عملية الاندماج وما هو موقف المشرعين المصري والإماراتي من حقوق المساهمين والدائنين؟

أهداف البحث:

١. بيان ماهية عملية اندماج الشركات وصورها.
٢. بيان الأسباب التي تدفع بالشركات إلى الاندماج.
٣. شرح الطبيعة القانونية لاندماج الشركات والفرق بينها وبين الأنظمة المشابهة.
٤. بيان المشاكل التي تواجه الشركات قبل وبعد وأثناء عملية الاندماج.

فرضيات البحث:

يفترض في عملية الاندماج أن تكون عملية سبيل لقيام شركة أخرى أقوى وأكبر من الشركتين السابقتين ، إلا أن عدم وضوح ورؤية البنود القانونية المؤهلة لذلك أدى إلى قيام بعض القصور في تنظيم سير عملية الاندماج وما يترتب عليها من أثار على حقوق الشركات المندمجة والدامجة بالإضافة إلى حقوق المساهمين والدائنين ، حيث أنه لا توجد دلالات إحصائية على إثر عملية الاندماج على الشركاء والدائنين بشكل مباشر، وكذلك النسب المالية، وقد يتم استغلال الثغرات الناجمة عن عدم وضوح بعض النصوص، مما يفتح المجال لاستغلال هذه الثغرات والتهرب من نصوص القانون، ما يؤدي للإضرار بعملية الاندماج، الأمر الذي يخلق نوع من الشك لدى الشريك أو الدائن على مستقبل أمواله.

منهجية البحث:

سنتبع الباحثة في هذه الدراسة والتي تخص بشكل أساسي أثار عملية الاندماج على حقوق كل من الشركاء والدائنين على **المنهج التحليلي**، حيث ستقوم بوصف وتحليل عملية الاندماج ووصف صوره ومزاياه ودوافعه، ثم ستقوم بتحليل النصوص القانونية التي تناولت جانب الاندماج، وبيان مدى توافقها مع مصلحة الشركات المندمج والدامجة، وكذلك **والمنهج التطبيقي** بعد الجمع والنظر في آراء علماء القانون وبيان الرأي الراجح فيها، بالإضافة إلى **المنهج الاستقرائي**.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الأبحاث والدراسات التي تناولت جانب اندماج الشركات ، إلا أنها –برأي الباحثة– لم تضع مقترحات جديدة، وقد اختارت الباحثة عنوان هذه الدراسة "اندماج الشركات وآثارها على حقوق كل من الشركاء والدائنين"، لتناول هذا الجانب، حيث ستحاول أن تكون دراسة جديدة عما سبقها، وتتناول مختلف الجوانب المتعلقة بالاندماج، مع بيان أهمية الاندماج،

وبيان مدى تطور الأخذ بالاندماج في عدد من الدول العربية والأجنبية وآراء علماء القانون في ذلك، وهذا ما ستحاول الباحثة التركيز عليه بمعرض هذه الدراسة، ومن المهم الإشارة لبعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على النحو التالي:

١. كتاب للدكتور/ حسني المصري، بعنوان[٣] "اندماج الشركات وانقسامها".

بحث هذا الكتاب في بواعث الاندماج وغاياته الاقتصادية، وكذلك في الأساس التشريعي للاندماج في كل من فرنسا ومصر، وتضمن شرح للمادة ١٣٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١م في مصر، والمادة ٢٨٨ من لائحته التنفيذية والتي بينت صور الاندماج التي أجازها القانون.

وقد أوضح هذا الكتاب الإجراءات اللازمة لعملية الاندماج، حيث بينت كيفية شهر عقد الاندماج والوقت الذي ينتج فيه عقد الاندماج آثاره، كما بينت حالات بطلان الاندماج وما يترتب عليه من آثار، وكيفية تصحيح وجه البطلان ومدة التقادم وآراء علماء القانون في ذلك.

إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن دراسة حسني المصري أنها تطرقت بشكل تفصيلي لآثار الاندماج على كل من الدائنين والشركاء وحملة السندات وهو ما لم تتعرض له الدراسة السابقة.

٢. كتاب للدكتور/ حسني المصري، بعنوان[٤] "الجوانب القانونية الخاصة لاندماج شركات الاستثمار في شركات مساهمة عادية".

بحث هذا الكتاب في تحليل تفصيلي وعلمي لاندماج نوع من الشركات وهي شركات الاستثمار في شركة مساهمة عادية، حيث يتعرض في الباب الأول من الدراسة لاندماج شركات الاستثمار الفرنسية في شركات عادية، وفيها يعرض الكاتب النظام الخاص بشركات الاستثمار

---

[٣] حسني المصري، **اندماج الشركات وانقسامها: دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون المصري**، (مصر: مطبعة أبناء وهبة محمد حسان، د.ط، ١٩٨٦م).

[٤] حسني المصري، **الجوانب القانونية الخاصة لاندماج شركات الاستثمار في شركات مساهمة عادية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨٦م).